Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss
AJSS

The Role of Environmental Diplomacy in Resolving International Conflicts From an Environmental Security Perspective in Light of Current Changes

دور الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية من منظور الأمن البيئي في ظل التغيرات الراهنة

فؤاد جدو
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

Fouad Jeddou
Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khider Biskra, Algeria

Received 1 Jan. 2026; accepted 28 Feb. 2026; available online 10 Sep. 2026

Abstract

Environmental diplomacy is considered one of the essential tools currently used to resolve international crises of an environmental nature. Not only that, but it also addresses issues of common international interest such as global warming, climate change, and other environmental threats amid international competition for energy and fossil pathways. The 2015 Paris Summit can be considered to represent the highest degree of international diplomatic coordination in resolving shared crises; however, this summit faced numerous obstacles such as the withdrawal of some countries, non-compliance, and other problems that keep the effectiveness of environmental diplomacy tied to the extent of commitment by industrial powers and major nations, particularly in light of the decline of international organizations like the United Nations in managing these crises. The study concluded that climate change permanently and continuously affects life on Earth, and it is primarily caused by humans alongside natural disasters. Under no circumstances can current challenges be confronted without establishing joint collective international visions to address these environmental challenges.

Keywords: *security studies, environmental diplomacy, environmental security, international conflicts, international cooperation*

المستخلص

تُعدُّ الدبلوماسية البيئية من بين الأدوات الأساسية التي تستخدم في الوقت الراهن لحل الأزمات الدولية ذات الطبيعة البيئية، ليس هذا فحسب، بل حتى القضايا ذات الاهتمام الدولي المشترك كالاحتباس الحراري والتغير المناخي، وغيرها من التهديدات البيئية في ظل التنافس الدولي على الطاقة والمسارات الأحفورية، ويمكن اعتبار قمة باريس 2015 بأنها تمثل أقصى درجات التنسيق الدولي دبلوماسيًّا في حل الأزمات المشتركة، غير أنَّ هذه القمة واجهت العديد من العقبات كانسحاب بعض الدول، وعدم الالتزام وغيرها من المشكلات التي تبقي فاعليَّة الدبلوماسية البيئية مرتبطةً بمدى التزام القوى الصناعية والدول الكبرى، خصوصًا في ظل تراجع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة في إدارة هذه الأزمات. وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل دائم ومستمر على الحياة في الكرة الأرضية والمتسبب فيها الإنسان بالدرجة الأولى إلى جانب الكوارث الطبيعية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال مواجهة التحديات الراهنة دون وضع تصورات دولية جماعية مشتركة من أجل مواجهة هذه التحديات البيئية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الدبلوماسية البيئية، الأمن البيئي، النزاعات الدولية، التعاون الدولي

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Fouad Jeddou*
Email: foued.djeddou@univ-biskra.dz

doi: 10.26735/NKMF7469

1319-1241© 2026. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

يُعدُّ موضوع الأمن البيئي من بين الموضوعات القديمة الجديدة التي عرفت تحولات من حيث الممارسة والتأثيرات الناتجة عنها، أيضًا السياسات والإستراتيجيات لتحقيقها، وفي نفس السياق ظهرت آلية جديدة تعرف بالدبلوماسية البيئية التي جاءت في سياق هذه التحولات من أجل معالجة التهديدات التي جاءت بها التحولات البيئية والأمن البيئي على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق تسعى الدبلوماسية البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: حل النزاعات الدولية بطرق سلمية، ونجد أن هذه الأهداف تستخدم فيها الدبلوماسية البيئية من أجل الوصول إلى اتفاقات مشتركة بين الدول، خاصةً في المناطق التي تعرف اضطرابات بسبب التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر، والتي تُعدُّ دافعًا للهجرة والنزوح وانتشار الصراعات الداخلية والنزاعات الحدودية حول الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى تحديد العلاقة العملية للدبلوماسية البيئية التي بدأت مع الأمم المتحدة في طرحها لمعالجة مختلف الأزمات المتعلقة بهذا النوع من الأزمات، كما أن توظيف الدبلوماسية الأمنية جاء في سياق منطق الأمننة عامة، وخاصةً الأمن البيئي، ويمكن أن نقدم بعض الأمثلة حول أهمية الدبلوماسية البيئية في حل الأزمات الدولية؛ مثل: بحيرة تشاد كحالة عملية في توظيف الدبلوماسية الأمنية كخيار سلمي وإستراتيجي لاحتواء الأزمات والنزاعات الحاصلة بين الدول والأطراف المحيطة ببحيرة تشاد، خاصةً مع دخول الجماعات المسلحة في هذه النزاعات، أيًّا كان فالحل الأمثل هو استخدام الدبلوماسية البيئية كخيار إستراتيجي في تجاوز الأزمة وتحقيق الأمن بالمنطقة والأمن البيئي خاصةً.

وهناك العديد من الدراسات تناولت هذا الموضوع، من بينها دراسة دافيد اتمبراغ ودراسات المعهد الأمريكي للدبلوماسية التي ركزت كلها على آليات معالجة الاضطرابات الدولية حول الأمن البيئي عبر توظيف الدبلوماسية البيئية، وهذه الدراسات التي عالجت مسار أزمات ونزاعات دولية وفق الآليات الدبلوماسية، أكثرها تقليدي في إطار الدبلوماسية العامة، أو استخدام الأدوات التقنية التي تعود للمختصين في مجال البيئة لتحديد الأضرار والتعويضات بمفهوم ربحي، وليس بمقاربة أمنية، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الدبلوماسية البيئية كآلية وأداة لتحقيق السلم والأمن الدوليين في المناطق المضطربة كالساحل الإفريقي والقرن الإفريقي وجنوب آسيا، وهذا عبر تجاوز الاتفاقيات الدولية التقليدية التي تناولت الأمن البيئي في إطار تبني سياسات مشتركة ووضع خطط تتماشى مع خصوصية الدول والمناطق المتأزمة.

1. 1. مشكلة الدراسة

وفي ضوء ذلك تطرح الدراسة الإشكالية الرئيسة التالية: ما مدى فاعلية الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية في ضوء الأمن البيئي؟

ولتفكيك الإشكالية تُطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما ماهية الدبلوماسية البيئية؟
- ما علاقة الدبلوماسية البيئية بالأمن البيئي؟
- ما أشكال توظيف الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية؟

1. 2. أهداف الدراسة

- ضبط مفهوم الدبلوماسية البيئية وعلاقتها بالأمن البيئي.
- تحديد مستويات وطبيعة العلاقة بين الدبلوماسية البيئية والنزاعات الدولية الراهنة.
- مقارنة واستقراء السياسات الدولية في مجال البيئة والدبلوماسية البيئية.

1. 3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بحكم أنه من الضروري وصف الظاهرة البيئية، وتحليل الدور الذي تؤديه الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية، بالإضافة إلى منهج الأمننة الذي يمثل الإطار الأشمل لتحليل الأمن البيئي وتأثيراته في حل النزاعات الدولية؛ حيث تُعدُّ الأمننة أحد إسهامات مدرسة كوبنهاغن، وقد قام بتطوير هذا المفهوم كلٌّ من باري بوزان وأولي ويفر، وذلك في عملهم «الأمن برنامج عمل جديد للتحليل» الذي صدر عام ١٩٩٧، وهذا المفهوم جاء في الإطار النقدي البنائي في العلاقات الدولية التي ترى أن البناءات الأساسية للسياسة العالمية هي اجتماعية أكثر منها مادية، ومن ثمَّ التهديدات التي تواجهها الدول كحقيقة موضوعية هي تهديدات ذات بناء منجز من طرف أحد الذين يستعملون خطابًا أمنيًّا لإقناع الجماهير، فحسب منظري هذا المفهوم، هناك تهديدات موضوعية قليلة تتعرض لها الدولة فعلًا، أغلبها ذو بناء ذاتي فقط، فالإدراك والشعور بالانكشافية تؤدي دورًا كبيرًا في بناء التهديد الأمني، منها أيضًا الهوية الوطنية، وتاريخ الدولة وأيديولوجيتها وطبيعة النظام السياسي والمشكلات الدولية من بينها البيئة والتغيرات المناخية التي يعرفها العالم.

والهدف الأساسي للأمننة هو تسويغ استعمال الإجراءات الاستثنائية؛ إذ إن القضية تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم

سياسة الطوارئ، وإيجاد حلول للتهديدات الوجودية؛ مثل: التغيرات المناخية، ولهذا أردنا استخدامها كإطار مفسر للدبلوماسية البيئية والنزاعات الدولية التي مصدرها البيئة والتغيرات المناخية.

1. 4. تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة وفق خمسة عناصر أساسية كما يأتي:

1. مفهوم ومحددات الدبلوماسية البيئية: يعالج هذا العنصر الجوانب النظرية والمفاهيمية التي تُعدُّ جزءًا مهمًّا، خاصةً أن هناك عدم تنوع بشكل كبير في الشق النظري في الدبلوماسية البيئية والتي بدأ النقاش حولها خاصةً بعد اتفاق باريس 2015، فالجانب النظري لم يقتصر فقط على التعريف والمفاهيم؛ بل تناول تطور الدبلوماسية البيئية عامةً وفق المتغيرات الدولية.
2. الأمن البيئي وتهديداته: تناول هذا العنصر المتغير الثاني ألا وهو التهديدات البيئية التي تُعدُّ مصدرًا للنزاعات الدولية والأزمات بين الدول، وبعض الأطراف الأخرى كجزء من دراسة الأسباب وتحليل التفاعلات التي تتم بين هذه الجهات في ظل الأمننة بمختلف مستوياتها.
3. آليات توظيف الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية.
4. دراسة الآليات التي استخدمت في توظيف الدبلوماسية البيئية في معالجة الأزمات الدولية، وإيجاد حلول للأمن البيئي، سواء القمم الخاصة بالأمن المناخي أو الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، كما أن الدراسة تقدم نموذج بحيرة تشاد التي تُعدُّ نموذجًا مناسبًا لإسقاط الدبلوماسية البيئية على الأزمات البيئية التي تهدد الأمن البيئي عامةً.
5. نماذج السياسات البيئية كأدوات وقائية لإدارة النزاعات، بالإضافة إلى عرض أهم المعوقات التي تحد من فاعلية الدبلوماسية البيئية.

2. مفهوم ومحددات الدبلوماسية البيئية

قبل التطرق لمفهوم الدبلوماسية البيئية لابد أن نتطرق لمفهوم الدبلوماسية عامةً؛ حيث تُعدُّ الدبلوماسية إحدى الوسائل الرئيسة التي يعتمد عليها في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وهي بهذا الشكل تحتل مكانة مميزة في السياسة الدولية.

فالكاتب البريطاني هارولد نيكلسون Harold Nicolson يميز بين مفهومين للدبلوماسية، فهناك المفهوم الأخلاقي والمفهوم اللاأخلاقي حسب طبيعة المفاوضات المستخدمة بين الدول، ولهذا أغلب الباحثين يستعمل مصطلح الدبلوماسية للإشارة إلى حسم الخلافات التي قد تنشأ بين الدول المختلفة عن طريق المفاوضات، فيقال بأن مشكلة ما يمكن حلها بالطرق السلمية (رشيد، 2018، ص. 28).

وفي تعريف آخر لإرنست ساتو Ernest Satow للدبلوماسية هي «استعمال الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومتين مستقلتين» (رشيد، 2018، ص. 36) وفي هذا التعريف نجد أن أرنست على عكس فيليب يركز على الدول فقط في ممارسة الدبلوماسية بوصفها مجالًا للسياسة الخارجية التي تمثل ميزة حصرية للدول.

أما جيمس روزنو James Rosenau فيعرف الدبلوماسية من مدخل السياسة الخارجية بأنها «مجموعة الأنشطة السلطوية التي تتخذها الحكومات فيما يخص المحافظة على ما يلائمها في البيئة الدولية، أو تعديل بعض الجوانب غير الملائمة» (أبو سماحة، 2024، ص. 38).

ومن هذا المنطلق نجد أن الدبلوماسية ظاهرة ببعدها السياسي قبل أن تكون تنظيمًا في البعد القانوني، فالدبلوماسية كظاهرة برزت مع بروز ظاهرة الصراع البشري، وهي وسيلة سلمية؛ لأن الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي في مضمونه مناقض للصراع المسلح، ومن ثمَّ الدبلوماسية هي الضابط والكابح لأي نزاع أو عمل مسلح.

وللدبلوماسية أنواع عديدة حسب المجالات التي تتطرق إليها، ونحن في دراستنا هذه سنتطرق لمجال البيئة؛ مما يفرض التعريف بالدبلوماسية البيئية وخصائصها حسب الدراسات الأكاديمية.

وقبل استكمال تعريف الدبلوماسية البيئية لابد أن نُعرِّف البيئة، وقد جاء التعريف في أهم منظمة دولية، وهي الأمم المتحدة (UN)عقب قمة ستوكهولم التي جرت عام 1972 «بأن البيئة تضم مجالات عديدة، منها: الطبيعة والاجتماع والبعد الثقافي، التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، ويستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم».

في حين تشير الدبلوماسية البيئية إلى استخدام الدبلوماسية والتعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية؛ مثل: تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ويعود تاريخ أحد الأمثلة المبكرة للدبلوماسية البيئية إلى عام 1748 عندما تفاوض فريدريك الأكبر على معاهدة سلام مع مملكة ساكسونيا، اتفق فيها البلدان على الحفاظ على غاباتهما المشتركة. وكانت هذه المعاهدة من أوائل الاتفاقيات الدولية التي اعترفت بأهمية حماية البيئة. وشكلت الاتفاقية سابقةً للجهود الدبلوماسية في المستقبل، وأثبتت قوة الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات، وتعزيز التعاون بين الأمم.

وبعض الدراسات ترجع جذور الدبلوماسية البيئية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عُقد في ستوكهولم عام 1972، وهو أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة بشأن القضايا البيئية.

وهناك، تداول الممثلون الدبلوماسيون لمدة 11 يومًا، وأصدروا في نهاية المطاف وثيقة من 26 بندًا، كل منها يتوافق مع قضية بيئية مختلفة. وللمرة الأولى، كُلّفت الحكومات لأول مرة بالإدارة البيئية على نطاق دبلوماسي واسع. وشكلت ستوكهولم ثورة في السياسة البيئية من خلال تكليف قادة العالم بمراعاة الأجيال القادمة عند البناء والشراء والتنمية، ومن ثمَّ التعامل مع موارد العالم كأصول مشتركة تخص البشرية جمعاء (Meridian International Center, 2024).

كما تنطوي الدبلوماسية البيئية على المفاوضات والمعاهدات وغيرها من أشكال التعاون بين الدول لتطوير وتنفيذ السياسات التي تعزز التنمية المستدامة وحماية البيئة. وتضم هذه الإجراءات العديد من عمليات الحماية التي تشمل جميع الأنواع والنظم البيئية المهددة بالانقراض، وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي، وضمان الحصول على المياه والهواء النظيف.

ومن أبرز الأمثلة على الدبلوماسية البيئية الاتفاقية التي جاءت بها الأمم المتحدة لحماية المناخ (UNFCCC)، وهذه الاتفاقية تهدف إلى الحد من استخدام الملوثات من طرف الإنسان. ونتج عن هذه الأخيرة سلسلة من المعاهدات بما في ذلك اتفاقية باريس، التي تحدد أهدافًا للحد من الاحتباس الحراري.

كما تتضمن الدبلوماسية البيئية أيضًا استخدام الدبلوماسية في حل النزاعات البيئية، ومنع النزاعات على الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، قد تستخدم الدول القنوات الدبلوماسية لحل النزاعات حول حقوق المياه، أو حقوق صيد الأسماك، أو للتفاوض على اتفاقيات لمنع التلوث من عبور الحدود (Kurbalija, 2020).

من جانب آخر تُعدُّ الدبلوماسية البيئية الدولية ظاهرة حديثة العهد بالمعايير الدولية، إذ لم تصبح رسمية إلا في سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فقد تميزت منذ البداية بديناميكيتها النموذجية التي استمرت مع مرور الوقت. في عام 2013، أحصى راخيون كيم 747 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف. ويمكن أن تضاف إلى هذه الاتفاقات اتفاقات جديدة تعتمدها الدول بانتظام؛ مثل: اتفاقية ميناماتا لعام 2013 بشأن الزئبق، التي تهدف إلى الحد من الآثار الضارة للزئبق والحد من تغير المناخ وآثاره. وبفضل هذه الديناميكية، اتخذ عدد من الأحداث الدبلوماسية البيئية أبعادًا مذهلة (Orsini, 2018).

كما ظهر مصطلح آخر ألا وهو دبلوماسية المناخ كمرادف للدبلوماسية البيئية؛ حيث ظهر مفهوم الدبلوماسية المناخية كخيار إستراتيجي يتماشى مع التحولات الراهنة والتي تتقاطع مع مجالات عديدة في السياسة العالمية، هذه الدبلوماسية تحتاج إلى تعاون دبلوماسي من طرف كل الجهات الدولية لمواجهة التحديات المناخية، ويمكن أن نلخص بشكل آخر أن الدبلوماسية المناخية هي حتمية دولية لمواجهة التغيرات المناخية (الدسوقي والرئيسي، 2023).

ومن هذا المنطلق نجد أن الدبلوماسية البيئية ودبلوماسية المناخ لهما نفس السياق في المعنى والاستخدام إلا أن دبلوماسية المناخ تتجه بشكل أساسي للجهود الدولية لمعالجة آثار التحول المناخي، في حين أن البيئة تتسع لتشمل كل ما يتعلق بالبيئة والحياة للكائنات الحية عامةً بما فيها الإنسان.

ويمكن أن نحدد خصائص الدبلوماسية البيئية أو المناخ بأن الدبلوماسية المناخية تعرف بأنها ذات تشابك دولي، أي تنخرط فيها جهات دولية وغير دولية. كما تقوم الدبلوماسية المناخية بالنشاط مع أنواع أخرى من الدبلوماسيات كالدبلوماسية البرلمانية والعامة (الدسوقي والرئيسي، 2023).

ووفقًا لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن الأهداف الأساسية للدبلوماسية البيئية هي «تحقيق النمو الاقتصادي وأمن الطاقة وكوكب صحي». فللعالم الطبيعي تأثير قوي على النشاط البشري، والحياة اليومية، والأفكار واسعة النطاق؛ مثل: التنمية الاقتصادية. ومن ثمَّ، تسعى سياسة الولايات المتحدة في مجال الدبلوماسية البيئية إلى معالجة مجموعة متنوعة من القضايا الأساسية، بما في ذلك مكافحة انعدام الأمن المائي، والقضاء على الاتجار بالحياة البرية، والحد من التلوث، ومكافحة أزمة المناخ بشكل شامل.

واليوم تطورت الدبلوماسية البيئية لمواجهة التحديات المعاصرة؛ فقد أصبحت آثار التغير المناخي أكثر حدةً في العقد الماضي؛ فالمجتمعات في جميع أنحاء العالم تعاني ارتفاع درجات الحرارة والكوارث الطبيعية بمعدلات غير مسبوقة، كما أن إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة قد تضاءلت، ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر بتوسيع نطاق تملح المياه الجوفية.

وتجسد وثائق؛ مثل: بروتوكول كيوتو واتفاقيات باريس للمناخ أهمية الدبلوماسية البيئية اليوم. ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة للمناخ (UNFCCC)، التي تأسست في عام 1992 لتعزيز التعاون العالمي ضد الآثار البشرية الضارة على المناخ، حددت كيوتو وباريس أهدافًا مناخية محددة. وقد حدد بروتوكول كيوتو اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من خلال تعداد أهداف وطنية مستهدفة محددة للحد من غازات الاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم. والاتفاقية ملزمة، ولكن للبلدان المتقدمة فقط، وهي حقيقة تقر بأن الاقتصادات المتقدمة تسهم بشكل غير متناسب في تغير المناخ (meridian.org, 2024).

ومن ثمَّ فإن الدبلوماسية البيئية أمر حيوي لمنع التدهور البيئي بسبب عدم وجود حدود. ويتمثل النهج الأكثر فاعليةً لمعالجة الشواغل

المرتبطة بذلك في المشاركة في المناقشات الدولية وإبرام الاتفاقيات. ومن ثمَّ فإن الدول تؤيد الاتفاقيات البيئية باستمرار وإلى أجل غير مسمى لإثبات تفانيها في التخفيف من التدهور البيئي. علاوة على ذلك، توفر المبادرات العالمية، مثل: المعاهدات الدولية، إطارًا واضح المعالم لمعالجة المشكلات المباشرة الناجمة عن تغير المناخ. ومن ثمَّ، من المتوقع أن يكون لدى البلدان ذات العلاقات الدبلوماسية المتينة مستويات أقل من التدهور البيئي بسبب التزامها بالمعاهدات وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن تشهد الحكومات ذات المشاركة الدبلوماسية الضئيلة مستويات أعلى من التدهور البيئي بسبب عدم قدرتها على المشاركة في مثل هذه المعاهدات (Hasan et al., 2024, p. 3).

ويمكن استخدام النظريات الواقعية لشرح دوافع وسلوك الدول في الدبلوماسية البيئية. فالدول تعطي الأولوية لمصالحها الذاتية وأمنها القومي في المفاوضات الدولية؛ مما يؤثر على نتائج الاتفاقات البيئية، من ناحية أخرى، يمكن أن تساعدنا النظرية البنائية في تحليل كيفية تأثير المعايير والأفكار والمؤسسات الدولية المشتركة على فاعلية الدبلوماسية البيئية والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتؤكد هذه النظرية دور التفاعلات الاجتماعية وقوة الأفكار في تشكيل سلوك الدول. وهي تعني ضمنيًّا تصورات المعايير المشتركة ووجود المؤسسات الدولية (Hasan et al., 2024, p. 3).

2. 1. دبلوماسية الكوارث: (Disaster Diplomacy)

ظهرت في أوائل القرن الحادي والعشرين لتحليل ما إذا كانت الكوارث توفر فرصًا للتعاون والحوار بين الدول المتنافسة في أعقاب الكوارث المناخية، ويمكن للكوارث أن تحفز، أو تدعم الدبلوماسية القائمة بين الأطراف المتصارعة وتنشئ فضاءً للتعاون. وتُعدُّ الكوارث محفزات ذات صلة بالدبلوماسية والمفاوضات على المدى القصير (الصباحي، 2022، ص. 196).

ويأتي مفهوم دبلوماسية الكوارث في إطار التحولات التي جاءت مع بناء السلام البيئي كمجال ارتبط بالأمن الدولي ومنطق الأمننة خاصة؛ مما يوجب البحث في الجهود الرامية إلى بناء علاقات سلمية من خلال التعاون البيئي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيير المناخي والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. 2. الدبلوماسية الموازية الخضراء: Green Paradiplomacy

جاءت الدبلوماسية الموازية أو الخضراء مع بروز تصاعد في المشكلات المتعلقة بالمناخ والبيئة قابله عجز الدول في أحيانٍ كثيرة عن إيجاد حلول فعَّالة لهذه المشكلات، وهذا العجز أثار حراكًا لدى الجهات المحلية والدولية لتعزيز حلول للمشكلات البيئية، ومن هنا جاءت تسمية الدبلوماسية الموازية أو الخضراء. التي بدأت في التعاون عبر الحدود المشتركة للدول والتي تتشارك في مشكلات بيئية مشتركة.

ومع قمة (COP28) التي عقدت بالإمارات العربية المتحدة ظهرت تحولات جديدة في توظيف الدبلوماسية البيئية، وهي الدبلوماسية البيئية الموازية، التي ظهرت في هذه القمة بشكل واسع، واتسعت دائرة التعاون بين الجهات غير الحكومية والحكومية التي بدأت تتعامل مع الواقع الذي يمس المشكلات المناخية، سواء تماشى مع ساسة الدولة أو تعارض معها (الدسوقي والربيعي، 2023).

وفي نفس السياق ظهر ما يعرف بالدبلوماسية الزرقاء Blue paradiplomacy ويقصد بها التعاون في الموارد المائية التي تتجاوز الحدود الرسمية، وخير مثال: البحيرات الكبرى في أمريكا الشمالية.

3. مظاهر الأمن البيئي وتهديداته

تواجه الأدبيات المتعلقة بمفهوم الأمن البيئي تحديًا مفاهيميًّا ومنهجيًّا عبر التساؤل عن القيمة التحليلية لهذا المفهوم دون ربطه بالسياسات العليا التي لم تَعُد ترتكز على الدولة فقط، بقدر ما باتت تحتاج إلى الارتكاز على مستويات متدرجة ومتصلة من صنع القرار العالمي والإقليمي والوطني، وصولًا إلى القرار الفردي ومردود ربط البيئة بالأمن في تعزيز الوعي السياسي والشعور بالإلحاح المطلوب لحل المشكلات البيئية، والتركيز على الظروف التي تؤدي في ظل التدهور البيئي إلى إنتاج صراعات عنيفة، كما أن ربط البيئة بالأمن نتج عن جهود مجموعتين من الباحثين في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين فالمجموعة الأولى، وهي مجموعة السياسة البيئية (Environmental Policy Community) التي عنيت بالتطبيقات الأمنية للتغير البيئي والأمن، ومجموعة الجمعية الأمنية التي كانت تعمل على وضع مفاهيم جديدة للأمن الوطني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد أسهمت جهودهما في الاهتمام بالأمن البيئي بوصفه تخصصًا معرفيًّا وإستراتيجيًّا، وهذا دفع كلًّا من بوزان وويفر إلى الاهتمام بالبيئة بوصفها متغيرًا أمنيًّا، سيعزز من نطاق الوسائل المتاحة لحل المشكلات البيئية على المدى الطويل، وأنه بالإمكان تحقيق الأمن البيئي، ومن ثمَّ أصبح جزءًا من النقاشات السياسية على مستوى صنع القرار العالمي والإقليمي والوطني (عباس، 2021، ص. 1).

ومع تعقيد آثار التحولات البيئية والتغير المناخي أصبحت السياسات الأمنية ترتبط بشكل أساسي بالأمن الوطني والقومي، وأصبحت الدعوة إلى حماية البيئة في صعود بكل دول العالم، ومن

ثمَّ تحولت القضايا البيئية الدولية التي كانت محصورة في بداية الأمر في الشؤون المحلية على أساس أن كل دولة تهمها مصلحتها، وأصبحت تتشارك فيها دول عديدة بحكم تمدد التأثيرات على الأرض كلها؛ مما عزز من توظيف الدبلوماسية البيئية بشكل أساسي.

ومن خلال هذا التعريف نجد أن المناخ هو المتغير الأساسي في الدبلوماسية البيئية باعتباره العامل المؤثر في البيئة عامةً والتي تتطلب توظيف الوسائل السلمية من أنشطة مختلفة؛ مثل: المؤتمرات والقمم والاجتماعات التنسيقية بين الخبراء والنظراء في مجال الطاقة والبيئة حتى يتم الخروج باتفاقيات موحدة على المستويين الوطني والدولي.

فمفهوم الأمن البيئي عرف تطورًا منذ بدايات الاهتمام بالبيئة؛ حيث أجرى مجلس الأمن الدولي في 20 يوليو 2011 تحت الرئاسة الألمانية، ولأول مرة منذ عام 2007 نقاشًا حول موضوع تغيير المناخ وآثاره المحتملة على السلام والأمن في العالم، وجاء في بيان أصدره الأمين العام للأمم المتحدة ما يدعو إلى ربط التغير المناخي بالأمن، واتفقت أغلبية الوفود على أن التغيرات المناخية سيكون لها دائمًا آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين (بيزات، 2020، ص. 17).

كما بدأ استخدام مصطلح الأمن البيئي عام 1977 مع صدور التقارير العسكرية والأمنية الموجهة لتجنب المخلفات البيئية والمسببة للخراب والدمار والحروب والكوارث الطبيعية، ويمكن أن نقدم تعريفًا له وهو «الإجراءات اللازمة لتعزيز البيئة والمجالات الحيوية من السياسات الداخلية والعمليات الاقتصادية التي تمس الإنسان وبيئته البيولوجية واستدامة الحياة البرية المرتبطة بالأمن القومي». (جمعة، 2010، ص. 231) وقد جمع هذا التعريف المصالح الوطنية التي تسعى إلى حماية ما يهدد الإنسان بما فيها البيئة من الأخطار والكوارث في إطار رؤية شاملة ومستدامة.

ويعرف الأمن البيئي أيضًا بأنه: مجموعة من السياسات التي تؤدي دورًا رئيسًا في عملية بناء السلام «وحفظ الأمن من خلال البحث عن أسباب ودوافع وتداعيات الصراع والتعاون البيئي» (الصباحي، 2022، ص. 207) ويدرس أيضًا العلاقات بين القضايا البيئية المختلفة وتأثيراتها على الأمن في إطار تصاعد أهمية البعد البيئي في قضايا الأمن غير التقليدية؛ حيث تُعدُّ البيئة جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن، كما يُعدُّ الأمن البيئي حلقة الوصل بين التهديدات البيئية وتحديات الأمن الوطني.

كما ارتبط الأمن البيئي بالعديد من العناصر وهي (مراد، 2018، ص. 540):

- الاستغلال المستدام للموارد المتجددة وغير المتجددة.
- حماية البيئة استباقيًّا من التهديدات.
- تخفيض الحد الأقصى للتهديدات المختلفة المهددة للبيئة.
- أثر المشكلات البيئية في احتمال حدوث صراعات ومشكلات بين الدول.
- أثر المشكلات البيئية في سبيل البقاء الإنساني.
- أثر الحروب في التدهور البيئي.

وقد أُدمج الأمن البيئي في البرنامج العام لوزارة الدفاع الأمريكية؛ حيث تضمن التوعية الصحية والسلامة وتشجيع النشاطات البيئية الآمنة، والالتزام بالمعايير البيئية والحفاظ عليها من التلوث ونشر تقنيات الأمن البيئي ومراقبة الأنشطة الدولية (بيزات، 2020، ص. 19) ولم تستقر الولايات المتحدة الأمريكية على تعريف موحد، بل هناك توافق بين الاستجابة المستعجلة للسياسات العامة للشؤون البيئية والدبلوماسية بما فيها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

3. 1. تهديدات الأمن البيئي

للأمن البيئي عدة تهديدات تؤدي إلى انهيار المنظومة البيئية الوطنية والدولية؛ مما يعكس التحولات العديدة التي تسبب تهديدًا حقيقيًّا لحياة الإنسان على الأرض.

ويمكن أن نقدم أهم تهديدات الأمن البيئي التي تصبح بدورها مجالًا لتفعيل الدبلوماسية البيئية ومنها:

3. 1. 1 التغير المناخي (Climate Change)

تطور مفهوم التغير المناخي في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وكان يُعدُّ قضية علمية فقط، وفي القرن العشرين الميلادي تم إرجاعه إلى التدهور البيئي؛ نتيجة النشاط البشري، وفي القرن الحادي والعشرين تطورت القضية، وأصبحت سبب مشكلات التنمية. ويقدم مؤتمر المناخ العالمي (WCC) لعام 1979 تعريفًا واضحًا للتغير المناخي وهو «تغيير يرجع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي يعمل على تغيير تكوين الغلاف الجوي العالمي، ويضاف إلى التقلبات المناخية الطبيعية خلال فترات زمنية مماثلة» (الصباحي، 2022، ص. 22).

قد وُضعت عدة مظاهر للتغيير الأيكولوجي من بينها الاحتباس الحراري الذي يأتي بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، كما يتسبب التعرض المستمر للأشعة فوق البنفسجية في تدمير طبقة الأوزون؛ ما ينعكس على المحاصيل الزراعية؛ فيدمرها وكذلك إفساد دورة المياه في الطبيعة وذوبان الجبال الجليدية، وارتفاع مستويات البحار والفيضانات والتصحر وانتشار الأمراض، وتدمير التنوع البيولوجي.

ونجد أيضًا التصحر الذي يضرب المنطقة العربية بسبب زحف الرمال من المناطق الصحراوية للمناطق الشمالية أو الخضراء؛ مما يؤدي إلى إتلافها، ويواجه ربع سكان العالم هذه الظاهرة، خاصةً أن هناك قطاعًا كبيرًا من سكان العالم يعتمدون على الزراعة في حياتهم، وقدرت المساحة

الشكل 1

أعداد المهاجرين واللاجئين من الدول العربية وإليها حسب المنطقة الفرعية عام 2020، بالملايين

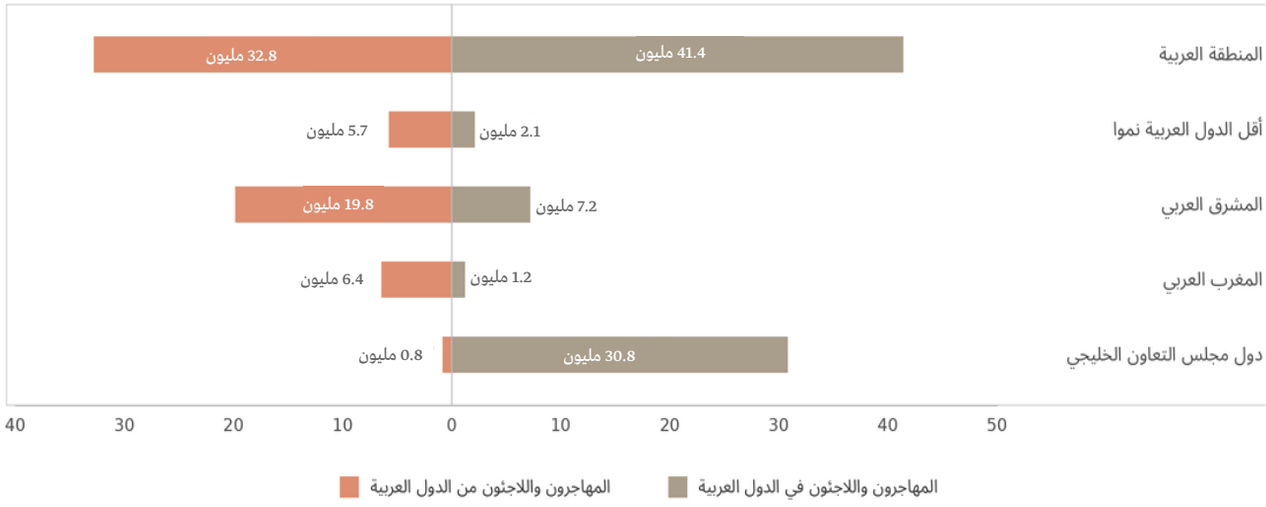

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعي (DESA)، مخزون الهجرة الدولية، 2020

المهددة بالتصحر بنحو 35 مليون هيكتار، يعيش فيها نحو 850 مليون شخص، أي 19 بالمئة من سكان العالم، كما يهدد نحو 2.78 كم مربع من الأراضي العربية بسبب تغير موسم نزول الأمطار وتراجع كمياته، ومن ثمَّ يؤثر على مسار الحياة البشرية (جمعة، 2010، ص. 233).

ووفق البيانات الجديدة للأمم المتحدة، فإنها تحذر من تدهور الأراضي في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتم استعراض التقدم العالمي نحو إنهاء فقدان الأراضي في أوزبكستان، وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أعلنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) عن إطلاق أول لوحة بيانات لها على الإطلاق، تجمع أرقام التقارير الوطنية من 126 بلدًا؛ مما يدل على أن تدهور الأراضي يتقدم بمعدل مذهل في جميع المناطق.

فبين عامي 2015 و2019، خسر العالم ما لا يقل عن 100 مليون هكتار من المساحات الخصبة الموجهة للزراعة والمنتجة؛ حيث يستمر تدهور الأراضي المتصاعد في زعزعة استقرار الأسواق والمجتمعات والنظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم (الأمم المتحدة، 2024أ).

وهناك أيضًا ما يعرف بالإجهاد المائي والجفاف المتكرر الذي يؤدي إلى إجهاد إضافي للمناطق والتنوع البيولوجي؛ ما يهدد الأمن البيئي للدول، ويسبب نزاعات دبلوماسية كما هو الحال بين دول نهر النيل، كما ينعكس الجفاف على حركية الإنسان؛ حيث يتوقع البنك الدولي تعرض 130 مليون شخص عالميًّا بحلول 2030 للفقر، وأكثر من 200 شخص للهجرة سنة 2050 بحثًا عن فرص للحياة بشكل أفضل (محمود، 2023، ص. 44).

وهناك أيضًا تهديد آخر يمكن وضعه ضمن التهديدات البيئية ألا وهو الهجرة المناخية؛ حيث تستخدم الهجرة المناخية كمصطلح ملازم للبيئية أو اللاجئين البيئيين، أو النزوح المناخي.

وحسب الإحصائيات الصادرة سنة 2020 نجد أن الدول العربية استقبلت نحو 15% من عدد المهاجرين واللاجئين في العالم، بالإضافة إلى أن ما يقرب من 9 ملايين لاجئ قدموا طلبات من أجل الحصول على الأمن في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالهجرة، نجد أن 32.8 مليون إنسان قد تعرضوا للهجرة القسرية من الدول العربية، في المقابل بقي 44 بالمئة منهم في المناطق التي تعرف نزاعات دون إغفال عدد المشردين وبدون مأوى؛ حيث بلغ عددهم 17 مليونًا حسب تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة.

ويمكن أن نحدد أهم تحديات البيئة والتحولات المناخية على الصراعات الدولية (قاسم، 2023) فيما يأتي:

- **الهوية الكربونية للجيوش:** تُعدُّ الجيوش في العالم أهم مصادر التلوث، وهذا بسبب استخدامها بدون حساب للوقود في العمليات العسكرية كالتدريب أو الحروب والمناورات وغيرها، ولهذا فحسب التقارير الدولية خاصة سنة 2022 نجد أن الجيوش تطرح نحو 5.5 بالمئة من الانبعاثات الدولية من الكربون.

وإذا ما رتبنا أهم ملوثي البيئة في العالم، فالجيوش تحتل المرتبة الرابعة عالميًّا في طرح الكربون، وحسب بعض المصادر يمكن أن يكون الرقم أكبر؛ لأن غالبًا الجيوش لا تصرح عن النسب الحقيقية لانبعاث

الكربون؛ بالإضافة إلى أن الجيوش غير ملزمة بالخفض بسبب النزاعات التي لها أولوية؛ مثل: الحرب الروسية الأوكرانية.

- **تراجع الحصص المخصصة للتغير المناخي:** أغلب الدول تعطي للحروب والصراعات أولوية على حساب التهديدات التي تمس المناخ، وهذه الأولويات تؤثر على السياسات المرتبطة بالتغير المناخي؛ لأن الدول تضع في أولوياتها ميزانيات الدفاع والتسلح على حساب تعزيز الأمن البيئي؛ حيث نجد نسبة التسلح بلغت 2.2 تريليون دولار عالميًّا.
- **ارتفاع الانبعاثات المسيئة للبيئة:** من الطبيعي أن الآليات العسكرية والمعدات المرتبطة بالجيوش تسبب أضرارًا كبيرة على البيئة من انبعاث للكربون ومخلفات الرصاص والقنابل والصواريخ وغيرها من التأثيرات السلبية على البيئة إجمالًا، فحسب التقارير الصادرة عن قمة المناخ 28 سنة 2023 فإن الحروب مسؤولة عن 150 مليون طن من الملوثات حسب وزيرة البيئة الأوكرانية، ونفس الأمر مع الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة؛ حيث أُسقطت في الشهر الأول من الحرب على غزة نحو 22 ألف قنبلة حسب واشنطن بوست 2023 (قاسم، 2023).

4. آليات توظيف الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية

تأتي الدبلوماسية البيئية كإحدى الآليات الأساسية التي تعزز حل المشكلات البيئية بين الدول في بعدها الإقليمي، كما تستخدم أيضًا من أجل حل المشكلات المشتركة لكل دول العالم، ويمكن أن نجد أن الدبلوماسية البيئية جاءت وفق مسارات نظمتها الأمم المتحدة في إطار حل المشكلات المناخية عبر القمم والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي يمكن أن نستعرضها هنا في هذا المقام.

حيث جاء أول برنامج دولي يعنى بقضايا البيئة من طرف الأمم المتحدة، وقد عرف ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ حيث أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 2997 (د-27) المؤرخ في 15 كانون الأول/ديسمبر 1972، وتم تدعيم البرنامج من خلال الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 1992، كما اعتمد مجلس إدارة البرنامج إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 7 شباط/ فبراير 1997.

1.4. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية: ستوكهولم 1972

كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عُقد في ستوكهولم بالسويد عام 1972، أول مؤتمر للأمم المتحدة يتضمن كلمة «البيئة» في عنوانه، وقد قدم إعلان ستوكهولم أول مجموعة شاملة من المبادئ للتعاون الدولي المستقبلي في القضايا البيئية، وأفضى المؤتمر إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان المؤتمر أول حدث للأمم المتحدة يدعم مشاركة المجتمع المدني، كما كان إيذانًا ببدء حقبة جديدة من التعاون العالمي في البحث عن حلول للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية، ومهَّد الطريق لمفهوم التنمية المستدامة (Chasek, 2021, p. 1).

ثم جاءت المؤتمرات بشكل متتالٍ في إطار دعم الجهود الدولية لحل المشكلات البيئية.

4. 2. اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985

دخلت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 حيز التنفيذ عام 1988، وهذا بسبب التغيرات المناخية الخاصة بتدمير طبقة الأوزون بسبب الاحتباس الحراري (بيزات، 2020، ص. 21).

3.4. بروتوكول مونتريال 1987

ويُعدُّ بروتوكول مونتريال لعام 1987 بمثابة الاتفاق البيئي المثالي للجهود الدبلوماسية البيئية لمواجهة التغيرات المناخية؛ حيث وافقت جميع دول العالم عليه، ونصَّ هذا البرتوكول على ضرورة التوقف عن إصدار المواد المضرة بطبقة الأوزون، خاصةً مادة الكلوروفلوروكربون؛ حيث استطاعت دول العالم تخفيضه إلى 99 بالمئة حفاظًا على طبقة الأوزون (النوي، 2022).

4. 4. معاهدة الأمم المتحدة حول التغير المناخي 1992: قمة ريو دي جانيرو

تم التصديق على هذه الاتفاقية من جانب 197 دولة، منها الولايات المتحدة؛ حيث عقدت هذه القمة بمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل، وطرحت فكرة الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وجاء بيان القمة بعنوان: ميثاق الأرض، فهذه المعاهدة أو الاتفاقية تُعدُّ أول اتفاق دولي يتعامل مع ظاهرة التغير المناخي بشكل واضح، ومنها جاءت تسمية كوب أو (COP)، فكل النقاشات في هذه القمة كانت حول سبل خفض انبعاث الكربون، والتخلص من الاحتباس، ثم جاءت نقاشات أخرى وقمم متتالية، منها بروتوكول كيوتو واتفاق باريس لاحقًا.

لكن من المؤسف أن نجد بعض الدول تنسحب من هذه الاتفاقات مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن الذي أعلن الانسحاب من اتفاق كيوتو (النوي، 2022، ص. 288).

4. 5. بروتوكول كيوتو لعام 2005

جاء هذا البروتوكول بعد قمة ريو دي جانيرو؛ حيث عقد في 1997 ودخل حيز التنفيذ في عام 2005، وقد أصبح أول اتفاق دولي ملزم

قانونيًّا لخفض الانبعاثات الدولية من الغازات الدفيئة بمعدل 5 بالمئة سنويًّا، في المقابل هذا الاتفاق لا يلزم الدول النامية بهذا الإجراء مثل: الصين والهند رغم كثافة الانبعاثات التي تصدرها هذه الدول فقط، نذكر هنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية صادقت عليه سنة 1998، ثم انسحبت منه لاحقًا.

4. 6. قمة كوبنهاغن 2009

جاءت هذه القمة بمتغير جديد ألا وهو أمننة التغيرات المناخية في إطار الأهداف السابقة، ولكن مع التركيز على البعد الأمني للتغيرات المناخية والبيئية، وعقدت هذه القمة بين 7-18 ديسمبر 2009 بالعاصمة الدنماركية، ولكن لم تحدث تغييرًا على مستوى السياسات الوطنية والدولية رغم الجهود المبذولة في هذا المجال (النوي، 2022، ص. 288).

4. 7. اتفاقية باريس 2015 بشأن تغير المناخ

عقدت هذه القمة في 2015/12/12 بباريس من أجل المصادقة على السياسات الرامية لمواجهة انبعاث الغازات الدفيئة وخفض درجة حرارة كوكب الأرض بمعدل 1.5 إلى 2 درجة مئوية خلال خمس سنوات وفق برنامج وطني لكل دولة حسب طبيعة نشاطها الاقتصادي، وتم بعدها عقد قمتين في بولندا 2018 وأخرى في اسكتلندا 2021 لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية التي صادقت عليها 197 دولة. (اتفاق باريس، 2024).

وهنا لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم، كانت الدولة الوحيدة التي انسحبت من هذه الاتفاقية في نوفمبر 2020، وذلك في المدة السابقة للرئيس «دونالد ترامب»، الذي نظر إلى الاتفاقية باعتبارها «مؤامرة» لتدمير الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك، أعاد الرئيس «جو بايدن» الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بمجرد توليه منصبه في يناير 2021.

4. 8. الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP26): معًا من أجل كوكبنا

عقد هذا المؤتمر في مدينة غلاسكو بإسكتلندا بحضور 120 دولة، وبمشاركة أكثر من 40 ألف مشارك لمدة أسبوعين من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة في نوفمبر 2021، وجاءت هذه الدورة من أجل تقييم مدى التزام الدول باتفاق باريس، بل تم الإعلان عن حالة استنفار وقلق من الأنشطة البشرية التي تسببت في ارتفاع درجة الحرارة، وتم التشديد على ضرورة تسريع العمل الدولي في هذا المجال والدعوة للابتعاد عن الوقود الأحفوري، ودعم الدول المتقدمة للدول النامية بمبلغ قدره 100 مليار دولار (الأمم المتحدة 2024، COP26).

4. 9. الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP27)

تم عقد هذه الدورة بين 6 و18 نوفمبر 2022 بمدينة شرم الشيخ بمصر من أجل مناقشة موضوعات المناخ إلى جانب شركاء من المجتمع المدني العالمي، وتقييم مخرجات القمة السابقة الخاصة بالمناخ؛ خاصةً أن الموضوع يتعلق هنا بمشكلة ارتفاع أسعار الطاقة مع الحرب الروسية الأوكرانية (الأمم المتحدة، 2024ب).

وقد سبق هذه القمة عقد اجتماع تنسيقي لمنظمة الأمم المتحدة للهجرة من أجل مناقشة انعكاسات المناخ على الهجرة بالقاهرة 24 - 25 أكتوبر 2022 وكان الحوار فرصة لتدارس تأثير التغيرات المناخية على أنماط الهجرة واتجاهاتها من وإلى المنطقة العربية، وتدارس تأثير هذه الأنماط على مختلف الفئات الضعيفة أثناء التنقل، ومن ذلك طالبو اللجوء واللاجئون والمشردون داخليًّا والعمال المهاجرون مع إيلاء اهتمام خاص لمواطن الضعف المحددة للنساء المهاجرات (International Organization for Migration [IOM], 2021).

4. 10. مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP28)

تم عقد المؤتمر 28 الخاص باتفاقية الأمم المتحدة بشأن التحولات المناخية في دبي بالإمارات العربية المتحدة ما بين 30 نوفمبر و12 ديسمبر 2023 بحضور نحو 200 دولة، وتم الاتفاق على التخلي عن الوقود الأحفوري في الطاقة منذ هذا التاريخ، لكن هذا يُعدُّ تحديًّا كبيرًا في هذا المجال، من الصعب تحقيقه.

من خلال ما سبق نجد أن كل القمم التي عقدتها الأمم المتحدة وتركز على ضرورة توجيه الجهود الدولية من أجل مواجهة التغيرات المناخية في العالم؛ خاصةً الدول النامية التي تعرف تزايدًا لانعكاسات التغير المناخي من جهة، والصراعات على الموارد الطبيعية داخليًّا من جهة أخرى.

وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها بين الدول من أجل حل المشكلات البيئية من بينها (بلمادي، 2019، ص. 210):

- الاتفاقية الدولية بين الأرجنتين الأوروغواي التي من خلالها تم حل مشكلة نهر الأرغواي وحمايته وكان هذا سنة 1961.
- الاتفاقية الدولية بين سويسرا وفرنسا عام 1992 لحماية بحيرة ليمان من التلوث.
- الاتفاقية الأوروبية عام 1975 لحماية المياه العذبة ومنع التلوث في الأنهار بالقارة الأوروبية.

- الاتفاقية الدولية بين الهند وباكستان عام 1990 لحماية نهر الهند من التلوث والحفاظ على الأحياء.

كما توجد العديد من الاتفاقيات الدولية بخصوص البيئة؛ فهناك 50 اتفاقية دولية، منها 32 اتفاقية ذات طابع إقليمي؛ مثل: برنامج القطب الشمالي سنة 1991، ومن ثمَّ نجد أن الدبلوماسية البيئية استخدمت بشكل أساسي لحل الخلافات بين الدول والتعاون من أجل إيجاد حلول للمشكلات البيئية المشتركة.

وفي التقارير الأخيرة التي تم تقديمها من طرف برنامج مراقبة الأرض التابع للاتحاد الأوروبي (كوبرنيكوس) في 2025/11/29 عُدَّ عام 2025 عامًا ثابتًا في التغيرات المناخية، أي إنه لم يحدث أي تحسن في السياسات الرامية لتعزيز الأمن البيئي، ومنذ اتفاق باريس للمناخ في عام 2015، استمرت الانبعاثات المسببة لارتفاع درجة حرارة الكوكب في الارتفاع، على الرغم من أن توسع الطاقة المتجددة عالميًّا ساعد نسبيًّا في الحد من هذا الارتفاع (الجزيرة، 2025).

وقد جاءت في قمة كوب 30 - التي عُقِدت في البرازيل من 10 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني (2025) - نتائج تراوحت بين ما هو مشجع، وما هو محبط للسياسات التي اعتمدت، خاصة ضمن اتفاق باريس 2015، أي بعد مرور 10 سنوات على هذه القمة، لتأتي ضمن قائمة أبرز محطات تغير المناخ في 2025، فمن جهة، تمكنت من التركيز على التمويل والتكيف والحماية البيئية، في حين أخفقت في مواجهة أزمة الاعتماد على الوقود الأحفوري، ورغم أن 199 دولة، تُمثّل 74% من الانبعاثات العالمية، قدّمت التزامات وطنية جديدة في إسهاماتها المحددة وطنيًّا، فإنها لن تحقق سوى 15% من الخفض اللازم بحلول 2035 للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية (مجدي، 2025).

وهذا يبين أن السياسات التي اعتمدت ضمن الدبلوماسية البيئية في آخر قمة للمناخ لم تستطع أن تغير الكثير من النتائج رغم التزام الدول ضمنيًّا بهذه السياسات المتفق عليها؛ مما يطرح إشكاليات كبيرة وتحديات مستقبلية لحل هذه المشكلات بشكل كبير.

وإذا ما عدنا إلى أهم دولة في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروف بموقفه السياسي المتشدد من تغير المناخ، ومنذ عودته إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني (2025)، استهدف البحث العلمي وجهود مكافحة المناخ؛ حيث فور تولّيه منصبه، وقّع أمرًا تنفيذيًّا بانسحاب بلاده من اتفاقية باريس، وهو أحد أبرز محطات تغير المناخ في 2025، مؤكدًا دعم إدارته للوقود الأحفوري.

وفي خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر/أيلول (2025)، وُصف تغير المناخ بأنه «أكبر خدعة في العالم»، واتهم العلماء والمؤسسات الدولية بـ«إهدار الثروات الوطنية» دون أيّ نتائج ملموسة، كما هوجمت الطاقة المتجددة، مثل: الرياح والطاقة الشمسية، حيث وصفت بـ«المزحة»، وأنها غير فاعلة ومكلفة (مجدي، 2025).

كما يمكن أن نقدم مثالًا على دور الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات الدولية بسبب التغيرات المناخية في بحيرة تشاد وتأثيرها على الصراعات السياسية.

ويمكن أن نقدم نموذجًا من النماذج التي تُعدُّ إسقاطًا لتوظيف الدبلوماسية البيئية من أجل حل المشكلات البيئية والتي تهدد الأمن البيئي عامةً «بحيرة تشاد»، حيث تُعدُّ بحيرة تشاد من بين النماذج التي تحتم حل مشكلاتها عبر الدبلوماسية البيئية، خاصةً أنها تواجه مشكلات بيئية انعكست على الوضع الإنساني والحياتي فيها، وبحيرة تشاد هي بحيرة تقع بين دول إفريقية أربعة، وهي الكاميرون وتشاد والنيجر؛ بالإضافة إلى نيجيريا، وهي عبارة عن مسطح مائي ضحل كبير المساحة لا يتصل بأي بحر يوفر المياه لنحو 30 مليون شخص، كما لها أهمية اقتصادية كبيرة، باعتبارها مصدرًا لسقي المزروعات والحيوانات والاستقرار الإنساني فيها، إلا أن التغيرات البيئية التي يعرفها العالم أدَّت إلى تراجع منسوب المياه فيها مع تذبذب هطول الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة؛ مما أدَّى إلى تراجع حجمها وكميات الماء التي تغذيها، ومن ثمَّ نتج عنها ما يأتي (عويد، 2022، ص. 18):

- تزايد الصراعات في المنطقة من أجل كسب أكبر قدر من الموارد الطبيعية، خاصةً أنها تتشارك فيها الدول الأربعة، ومع تراجع منسوب المياه أدَّى ذلك إلى زيادة الصراعات بين المجموعات في المنطقة.
- اعتراف مجلس الأمن في أول قراراته بشأن بحيرة تشاد بأن التغيرات المناخية هي السبب في تغذية الصراعات بالبحيرة؛ خاصةً مع تزايد الدور الذي تقوم به جماعة بوكو حرام من جذب للسكان من خلال توفير الحماية لهم في استغلال الموارد بالبحيرة.

ومن ثمَّ نجد أن حل المشكلة التي تعانيها بحيرة تشاد يتطلب جهدًا دبلوماسيًّا وليس عسكريًّا؛ لأن السكان يبحثون عن ضمانات لأمنهم الغذائي وحماية حياتهم وإن لم يجدوها في الحكومات سيتجهون إلى الجماعات الإرهابية في المنطقة التي تستثمر في هذا الشأن بشكل واسع وذكي، وهذا ما اتجهت إليه دول المنطقة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة من أجل طرحه، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي بين الدول لحل المشكلات البيئية عبر القنوات الدبلوماسية الإقليمية والدولية وغير الحكومية، وأيضًا مشاركة الهيئات العلمية لإيجاد حل لمشكلة

التغير المناخي في المنطقة، وبهذا يمكن حل مشكلة بحيرة تشاد عبر الدبلوماسية البيئية.

5. نماذج السياسات البيئية كأدوات وقائية لإدارة النزاعات الدولية

تأتي مسألة الدبلوماسية البيئية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة ووسيلة من الوسائل التي تعمل على الوقاية من الأزمات الدولية الناتجة عن المشكلات البيئية، ولهذا فالدبلوماسية البيئية تأتي في إطار التعاون المشترك؛ لأن قضية المناخ والبيئة هي قضية مشتركة لا يمكن معالجتها بشكل منفرد، ومن بينها المقاربة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في هذا السياق؛ حيث تتعاون الدائرة الأوروبية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع وفود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعمل مع البلدان الشريكة والدعوة إلى اعتماد سياسات وممارسات بيئية مستدامة. ويُعدُّ الاتحاد الأوروبي نفسه مثالًا يُحتذى به في القضايا البيئية، كما تؤكد ذلك التشريعات والإستراتيجيات وخطط العمل البيئية للاتحاد الأوروبي. وقد حددت الصفقة الخضراء الأوروبية أهدافًا بيئية طموحة تشمل: حماية التنوع البيولوجي واستعادته من خلال زراعة ثلاثة مليارات شجرة بحلول عام 2030، وحماية 30% من أراضي الاتحاد الأوروبي والمحيطات، والحد من تلوث الهواء والماء، مع التركيز بشكل خاص على تلوث الهواء، وهو المسؤول عما يقدر بنحو 400,000 حالة وفاة مبكرة كل عام في الاتحاد الأوروبي؛ حيث يتم تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، واستخدام الموارد بطريقة أكثر استدامة (European External Action Service [EEAS], 2023).

وتشارك الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي جاء كنتيجة للتغيرات المناخية التي أصبحت تفرض نفسها على العالم؛ حيث كان مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 2022 بمثابة لحظة تاريخية أفضت إلى إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، ولقد عزَّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده للاستجابة لهذه الأزمات، وبدأ في تقديم إستراتيجيته لعام 2022-2025؛ إذ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاستفادة من قوة شراكاته، مع الدول الأعضاء للوفاء بالوعود للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وحماية وإصلاح النُظم الإيكولوجية، وتخفيف عبء التلوث، وهذه السياسات أصبحت الآن محل تقييم ومراجعة للسنوات القادمة، وقد اجتمعت لجنة متابعة في ديسمبر/ كانون الأول 2025، ووضعت إستراتيجية إلى 2030 لمواجهة التغيرات المناخية بشكل فعَّال، خاصةً أن السنوات الماضية لم تحقق ما كانت تسعى إليه، حيث تم اقتراح ميزانية تقدر بـ 500 مليار دولار لمواجهة التغيرات الإيكولوجية، وتعزيز سياسة تدوير النفايات، والحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة.

كما أن هناك بناء مسارات تشاركية بين الدول، تقوم على مقاربات جماعية لمعالجة التغيرات المناخية، ومن هنا نجد ما يعرف بمسارات بناء السلام البيئي Environmental Peacebuilding.

كما ظهر مفهوم بناء السلام البيئي في بداية القرن الحادي والعشرين كنتيجة لأدبيات الأمن البيئي التي ركَّزت على ندرة الموارد والصراعات خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث ركز الجيل الأول للسلام البيئي على ما يسمى بحدائق السلام من خلال التعاون بين الدول، أما الجيل الثاني فبدأ عام 2009 بالتركيز على بناء السلام البيئي في مرحلة ما بعد الصراعات والحروب الأهلية، وأول ما ظهر كان سنة 2005 في إطار لجنة بناء السلام للأمم المتحدة من أجل دراسة العوامل البيئية والموارد الطبيعية ما بعد الصراع، في حين الجيل الثالث يركز على القيادة من أسفل إلى أعلى لتمكين المجتمعات الهشة من المشاركة في عمليات صنع القرار في مجال البيئة في أبعاده الثلاثة مثل: البعد الأمني كتحويل النفط إلى مجال للتعاون بدلًا من الصراع، والبعد الاقتصادي من خلال الحوكمة للحد من آثار التغير المناخي، والبعد السياسي في إطار توفير فرص للتعاون بين الدول في هذا المجال (الصباحي، 2022، ص. 197).

5. 1. المنظمات الدولية وغير الحكومية

من جانب آخر نجد المنظمات الدولية تقوم بالعمل على حل المشكلات البيئة عبر الدبلوماسية البيئية، وحسب منظمة الصليب الأحمر؛ فإنها أكدت علاقة الصراعات الدولية والتغير المناخي في تقريرها سنة 2020 بأن هناك تأثيرًا كبيرًا للمناخ على نمط وطريقة عيش الإنسان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2024). ومن بين الإجراءات التي اعتمدتها بعض المنظمات غير الحكومية كالصليب الأحمر لمواجهة تغيرات المناخ والصراعات الدولية أن منظمة الصليب الأحمر الدولي رأت أن ضحايا الأزمات لا تتوقف معاناتهم في الحروب، بل حتى التحولات المناخية تؤثر عليهم، وخير مثال على ذلك ما يحدث لقطاع غزة في يناير 2026 فبعد توقف الحرب، لا يزال ضحايا الحرب يعانون التغيرات المناخية في فصل الشتاء؛ مما خلف العديد من الشهداء والضحايا نتيجة لتقلبات المناخ.

وفي هذا الإطار قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضع ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية من أجل رصد الإمكانات المتاحة في القطاع الإنساني للاستجابة في مثل حالات التحول المناخي والنزاعات الدولية.

5.2. الدبلوماسية البيئية الموازية أو الخضراء والسياسات الإقليمية

إذا ما عدنا إلى توظيف الدبلوماسية البيئية أو الخضراء، فإنها تتضح بشكل أكبر في الأقاليم المجاورة أو البعيدة التي تتمتع بحكم ذاتي؛ مثل: مقاطعة كيبيك في كندا التي تعاملت مع إقليم والونيا في بلجيكا أو بعض الأقاليم في إسبانيا وأسكتلندا من أجل إيجاد آليات للحفاظ على البيئة عبر توظيف الدبلوماسية الخضراء (الدسوقي والربيعي، 2023).

بل اتسع تعاون الأقاليم والمقاطعات إلى أكثر من ذلك؛ حيث انخرطت هذه المقاطعات والأقاليم في النشاط الدبلوماسي عبر الحضور في القمم المناخية، فمثلًا عند انسحاب كندا من بروتوكول كيوتو 2010 بقيت مقاطعة كيبيك في الاتفاقية وكأنها دولة مستقلة، ونفس الشيء مع الولايات المتحدة الأمريكية التي انسحبت سنة 2017 فقد أعلنت ثلاث ولايات التزامها بالاتفاقية وهي كاليفورنيا ونيويورك وواشنطن (الدسوقي والربيعي، 2023).

ومن ثمَّ نجد أن الدبلوماسية الموازية البيئية استطاعت إلى حد ما إيجاد حلول وتجاوز العقبات، وتقديم محاولات عملية لمواجهة التغيرات المناخية العالمية وفق سياسات إقليمية.

أما على المستوى الدولي فنجد أن الأمم المتحدة وضعت تصورًا إلى 2030، إدراكًا منها لنجاح الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى إكمال مهمة القضاء على الفقر، حيث تبنت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن إنهاء الفقر وانعدام الجوع والصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والصرف الصحي وطاقة نظيفة بأسعار معقولة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، وتقليص الفوارق، ومدن ومجتمعات مستدامة والاستهلاك والإنتاج المسؤولين والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة على الأرض والسلام والعدل، والشراكات لتحقيق الأهداف (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2024أ).

وهذه الأهداف لا يمكن أن تكون بمعزل عن توحيد السياسات الدولية، وتكييف السياسات الوطنية وفقًا لها، خاصةً في مجال البيئة والحفاظ على المناخ، وهذا بإظهار فاعليَّة العمل الملموس والطموح لخفض الانبعاثات بشكل موثوق، وتحقيق العدالة المناخية، ووضع طريق للمضي قدمًا: من أجل تحقيق مواءمة الخطط والسياسات القطاعية والمحلية والوطنية والدولية مع أهداف موثوقة ومدعومة علميًّا لتسريع عملية إزالة الكربون، وتعزيز العدالة والإنصاف في مجال المناخ، بمستويات غير مسبوقة من التنسيق والتعاون، والتركيز المتجدد على المصداقية والمساءلة.

6. الخاتمة

نخلص في هذه الدراسة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل دائم ومستمر على الحياة في الكرة الأرضية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال مواجهة التحديات الراهنة دون وضع تصورات دولية جماعية مشتركة من أجل مواجهة هذه التحديات البيئية.

ومن أجل مواجهتها لابد أن نوظف الآليات الممكنة وعلى رأسها الدبلوماسية البيئية التي تعتمد على موضوع البيئة كمجال للتعاون وحل المشكلات القائمة في ظل التغيرات المناخية، سعيًا إلى تحقيق الأمن البيئي الذي ينعكس إيجابًا على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على مكتسبات الأجيال القادمة.

وقد اعتمدت دول العالم على عقد قمم متخصصة في المناخ والتحولات البيئية، بدأت مع قمة ستوكهولم سنة 1972 إلى القمة 28 بدبي، وكلها مرت بمحطات زمنية تبحث عن حلول مشتركة للمشكلات البيئية، وكانت قمة باريس هي الأهم بحكم النتائج والالتزامات التي خرجت بها الدول من خلال إنقاص انبعاثات الغازات الدفيئة إلا أن التحدي الحقيقي جاء في نقطتين أساسيتين هما: الالتزام الدولي بما جاء في قمة باريس، وتكييف السياسات الوطنية في ذلك، والنقطة الثانية: انسحاب بعض القوى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من هذه الاتفاقيات، ومن ثمَّ بقاء الحال كما هو.

ونجد أن السياسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية تُعدُّ المسار الأحسن في تفعيل الدبلوماسية الموازية البيئية، أو ما يعرف بالدبلوماسية الخضراء كحل لتوحيد الجهود الإقليمية لحل المشكلات المشتركة، بدلًا من انتظار التزام الدول الكبرى بالاتفاقيات الدولية في المجال البيئي، وهذا يُعدُّ حلًّا فعالًا، ولكن ليس كافيًا.

وتُعدُّ الدبلوماسية البيئية آلية وأداة لحل المشكلات الناجمة عن التغير المناخي؛ مثل: منطقة الساحل الإفريقي واليمن والعراق وغيرها من المناطق، بما يعزز مواجهة أسباب المشكلات الناتجة عن التحولات البيئية كالهجرة غير الشرعية والنزوح الذي يكلف الكثير في هذه الدول، ومن خلالها يمكن إيجاد حلول دائمة تراعي خصوصية الدول، وتوحيد السياسات الوطنية البيئية وإيجاد هيئات متابعة للمشاريع المشتركة، ومن ثمَّ تفادي الانعكاسات لهذه التحولات المناخية وتحولها إلى عامل لتعزيز الصراعات والنزاعات على الموارد الطبيعية.

كما أن دبلوماسية القمم تُنتهج كآلية أساسية لتفعيل الدبلوماسية البيئية كمجال لتعزيز الحوار وصياغة السياسات البيئية الدولية كتخفيض نسبة انبعاث الغازات الدفيئة والملوثة للجو، كما تستخدم هذه القمم لصياغة القوانين الدولية المتعلقة بالبيئة والتزام الدول بتنفيذها بقدر نسبة تلويثها للمناخ وقدراتها الصناعية والإمكانات المادية والمالية، لكن التحدي الأساسي لهذه القمم أن الموضوعات بدأت تتراجع من حيث المحتوى بسبب التنافس الدولي في مجال الطاقة والصناعة؛ مما يحتم وضع التعاون الإقليمي كخيار بديل لتعزيز الدبلوماسية البيئية لتجاوز المشكلات الدولية.

التحدي الجديد المرتبط بالأمن البيئي الذي أصبح من بين الموضوعات التي ستطرح في النقاشات القادمة رغم طرحها في بعض الاجتماعات والنقاشات الإقليمية هو تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي من حيث تراجع المساحات الصالحة للزراعة ونقص المياه الصالحة للشرب وغيرها من التأثيرات السلبية على الغذاء، ومن ثمَّ لابد من وضع سياسات دولية تعالج هذه المشكلات من خلال تعزيز البحث العلمي لإيجاد حلول عملية لهذه المشكلات، بالإضافة إلى تخصيص صناديق دولية وسيادية لمواجهة هذه التغيرات المناخية، دون إهمال تخصيص جزء من أموال الطاقة لحل مشكلة المياه.

تُعدُّ المفاوضات في الدبلوماسية البيئية من بين المسارات الصعبة؛ وخاصة أنها ترتبط بثنائية التعاون والصراع حول فاعليَّة القرار البيئي في ظل السيادة الوطنية والتي تطرح بشكل كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عززه توجه الرئيس الحالي.

تبقى الدبلوماسية البيئية محدودة الأثر، وهذا بسبب عدم ارتباطها بالجبرية والإلزامية التي تدفع بالدول والمنظمات الدولية للعمل بما يُتفق عليه من قوانين ومعاهدات إلى جانب هيمنة المصالح الاقتصادية والتجارية للدول كمقاربة واقعية للعلاقات الدولية؛ مما يجعل الدبلوماسية البيئية خيارًا مرتبطًا بالإمكانات والالتزامات الدولية.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح لهذا البحث.

الإفصاح عن تمويل البحث

يقر المؤلف بأن هذا البحث لم يتلقَّ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

المراجع العربية

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعدي (DESA)، مخزون الهجرة الدولية، 2020

الأمم المتحدة. (2024أ). ما لا يقل عن 100 مليون هكتار تفقد سنويًّا من التصحر. تم الاسترداد من الأمم المتحدة للبيئة: https:// www.unccd.int/ar/news-stories/press-releases/least-100-million-hectares-healthy-land-now-lost-each-year

الأمم المتحدة. (2023ب). مؤتمر الأمم المتحدة COP28. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: www.un.org/changeclimate/cop28

الأمم المتحدة. (2024ج). التنفيذ من أجل الكوكب والناس. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: www.un.org/ar/climat-echange/cop27

الأمم المتحدة (2024د). تم الاسترداد من الأمم المتحدة: www.un-org/ar/climatechange/cop26.

اتفاق باريس. (2024). العمل المناخي. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: www.un.org/ar/climatechange/paris/agreement

بلمادي، سفيان (2019). مسؤولية كفالة الأمن البيئي: الأشخاص والدول والمنظمات الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 206-215.

بيزات، صونية (2020). الأمن البيئي . مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 13-42.

الجزيرة. (2025). الجزيرة للأخبار. Récupéré sur الجزيرة: https://www.aljazeera.net/climate/2025/12/9/

جمعة، بن علي (2010). الأمن العربي في عالم متغير. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الدسوقي، أيمن؛ سلطان، الربيعي. (2023). الدبلوماسية الخضراء وتغير المناخ. تم الاسترداد من ترينذز للبحوث والاستشارات: https://trendsresearch.org/ar/insight

الدسوقي، أيمن؛ الرئيسي، شريفة. (2023). دبلوماسية المناخ والتعاون الدولي. تم الاسترداد من ترندز للبحوث والدراسات: https://trendsresearch.org/ar/insight/

رشيد، عدنان عبدالله. (2018). الدبلوماسية الوقائية إلى أين. الأردن: المركز العربي للنشر.

أبو سماحة، عبد الله. (2024). السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية. بيروت: دار الروافد الثقافية.

الصباحي، نسرين الشحات. (2022). التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الصليب الأحمر الدولي. (2024). تغير المناخ والنزاعات. تم الاسترداد من الصليب الأحمر الدولي: https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/climate-and-conflict

عباس، وجدان التيجاني. (2021). الأمن البيئي. أوراق السياسات الأمنية، 2.

عويد، بشار محمد (2022). التغيرات المناخية وأثرها في حل المشكلات السياسة الدولية، بحيرة تشاد. مجلة بحوث الشرق الأوسط، 3-44.

قاسم، محمود. (2023). التأثيرات المتبادلة بين الصراعات المسلحة وأزمة المناخ. تم الاسترداد من المستقبل للأبحاث والدراسات الإستراتيجية: https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8870

محمود، محمد سامي. (2023). الدبلوماسية البيئية وتغيير المناخ. مجلة الأرصاد الجوية، 43.

مراد، لطالي. (2018). الأمن البيئي وإستراتيجيات ترقيته. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 535-550.

نعيمة بغداد باي. (2023). التغير المناخي وآثاره على الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 469-492.

وثائق الأمم المتحدة البيئة. (2024). Récupéré sur الأمم المتحدة: https://research.un.org/ar/docs/environment/unep

وكالة الأمم المتحدة للهجرة. (2021). الحوار الإقليمي حول العلاقة بين تغير المناخ والهجرة في المنطقة العربية. تم الاسترداد من وكالة الأمم المتحدة للهجرة: https://mena.iom.int/ar/news/alhwar-alaqlymy-hwl-allaqt-byn-tghyr-almna-kh-walhjrt-fy-almntqt-alrbyt

مجدي مي، محطات تغير الطاقة 2025، موقع الطاقة. https:// 30- /attaqa.net/2025/12/22

النوي، عائشة. (2022). الحوكمة البيئية العالميةكآلية في تحقيق الأمن البيئي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 275-297. تم الاسترداد من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx

المراجع الأجنبية

Chasek, P. (2021). Stockholm et la naissance de la diplomatie environnementale. Sstockholm: International Institute for Sustainable Development.

European External Action Service. (2023, April 12). Environment. https://www.eeas.europa.eu/eeas/environment_en

Hasan, M. M., Su , N., & Muhammad, R. (2024). The role of environmental diplomacy and economic factors on environmental degradation. Heliyon, 1-14.

IOM. (2021). Situation Report on International Migration 2021. Récupéré sur IOM: https://publications.unescwa.org/2022/srim-2021/index.html

Kurbalija, J. (2020, 12 11). Environmental diplomacy. Récupéré sur https://www.diplomacy.edu/topics/environmental-diplomacy/: https://www.diplomacy.edu/topics/environmental-diplomacy/

Meridian International Center. (2024, October 2). Explainer: Understanding environmental diplomacy.

Orsini, A. (2018). La diplomatie environnementale. Manuel de diplomatie, 275- 290.